القسم الأول

صراع القوة

obeikan.com

obeikan.com

■■ مقدمة

مما لا شك فيه أن المتابع لمسيرة السودان السياسية منذ استقلاله الأول وحتى الآن، يلاحظ غياب الحقيقة التي شكلت عدم استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فلقد أثبتت الدراسات بأن الحقب العسكرية المتتالية قد أقعدت الدولة السودانية عن اتجاه التطور والتقدم التنموي، وساعدت في إشكالية البناء فيه، إضافة إلى خلق حالة عدم الاستقرار، وطغيان أزمة الهوية التي كانت عاملًا أساسيًا في انفصال الجنوب، ولا سيما أن هناك عوامل وُظفت على أسس عنصرية، كضعف دور الدولة في عمليات التنمية المادية والبشرية، مما أشعل الحروب في أطراف البلاد، خاصة في عهود الأنظمة العسكرية التي استحوذت على السلطة بدوافع عنصرية محضة، الشيء الذي أدى إلى قيام الحرب في الجنوب ودارفور والشرق وجبال النوبة والنيل الأزرق، ضد التوزيع غير العادل والمتوازن في التنمية.. كما أن الأنظمة الديمقراطية على الرغم من ديناميكيتها الشعبية فإنها لم تجد الفرصة الكافية في سنوات حكم السودان مقارنة بالجهود العسكرية المسنودة بقوة السلاح، فقد أصبحت هذه «العدمية» وبالًا عليه في وجوده الآني؛ فالحقب الشمولية بعد استقلاله الثاني قد وضعته في ذيل التجارب الإنسانية الثرية، وفي اعتقادي أن المطلع على الظروف التاريخية التي رافقت إنشاء الحركة الحزبية السودانية، وخاصة في شقها التقليدي، يلاحظ أنها لم تتأسس منذ البداية على المعايير التي قامت عليها الحركة السياسية الليبرالية في أوروبا، والتي تقوم على أن الحزب اتحاد اختياري تتوصل فيه الإرادات إلى فكر اقتصادي يُطرح في استفتاء ويتحالف عليه الشعب، فالبيئة الحزبية تأسست على خلاف ذلك،

وعليه تحتاج إلى بناء قاعدة لترتيبات وطنية مبنية على مواثيق في الثقافة والدين والسياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية... إلخ، فهذه العوامل في حال الاتفاق عليها كفيلة بتحقيق الاستقرار السياسي وإيقاف العنف والعسف، ومن هنا جاء الدوافع لتقديم هذا الكتاب (السودان: إشكالية البناء وعدم الاستقرار) والذي يقوم جزء كبير منه في شكل حوارات وتحقيقات عميقة مع النُّخب السودانية من مختلف اتجاهاتهم، مما يعطي أهمية للكتاب، ويجعل منه إضافة للدراسات الشحيحة التي تناولت هذه القضية بشكل غير مباشر، إذ يتحدث - بشكل مباشر - عن السودان وإشكالية البناء وعدم الاستقرار.

والكتاب يقع في شكل أقسام: الأول يضع مقارنة بين النُّظم العسكرية والنُّظم الديمقراطية في إدارتها لحكم السودان منذ استقلاله الثاني، ويتناول عوامل قيام الحروب في الجنوب والغرب والشرق، كما يقدم قراءة تحليلية لافتقار السودان للتنمية المتوازنة ولعلاقات خارجية خلال محيطه الإقليمي، خاصة مع ما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك الأثر المترتب من صراع الجزر الخلفية.

أما القسم الثاني فهو حوارات وتحقيقات أجريتها مع النُّخب السودانية، من سياسيين وأكاديميين وباحثين وخبراء وشرائح من المواطنين، بمختلف منطلقاتهم السياسية والفكرية والعقدية.

ثم يأتي الجزء الأخير، ويشتمل على دراسة تحليلية للواقع الذي سُرد عبر الكتاب، ورؤية المستقبل من خلال دراسة المحطات التي تمثل أهم الأحداث والمتوقع من الاستجابات، وسوف يتضح طوال الكتاب «المحاباة» التي تعيشها البلاد، والتي بدورها أشعلت الحروب في جنوب السودان وغربه وشرقه، الشيء الذي أقعد الدولة عن المعاصرة والحداثة، ويهدد بتلاشيها مستقبلًا بلا شك!

بدر الدين الإمام

٢١ سبتمبر ٢٠١٤م

صراع القوة

واقعنا المعاش في جبهات مظلمة..

ذلك هو التوصيف الدقيق لنتائج الأشياء من حولنا، وهذا مستخلص من المنظومات النابعة من الأنظمة المتتابعة والقائمة، وهو أيضًا تفسير لمفاهيم حياتنا الآنية داخل مؤسساتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومقدمة تحليلية للحراك الدائب فيها.. ودائمًا ما يتساءل الإنسان: هل السقوط الأخلاقي داخل الأنظمة الحاكمة والقوى الاجتماعية الأخرى هو نتيجة للتغيير الزماني للهوية أم أنه محصلة لفارق فكري قائم بالمؤسسات السياسية غير مطابق لحاجتنا؟

أعتقد أن الإجابة عن التساؤل تُعطي معنى تفسيريًا للمتسائلين بصورة متطابقة أقرب إلى الصواب، الأمر الذي يعطينا قوة الدفع نحو عواملها والتوغل في عناصرها، فالحقيقة أنه لأسباب عدة تتحول عقلية النظم الحاكمة من عقلية سياسية إلى عقلية أمنية، ومن تلك الأسباب العامل الداخلي ذو الحقوق المُلحَّة والعامل الخارجي ذو الحاجة الضرورية، كنتيجة حتمية، لذلك سقطت القوى العسكرية والحزبية في البلاد كمحصلة طبيعية لهذه الحقب المتعاقبة حول نفسها منذ الاستقلال الثاني، فانهارت المنظومة الاجتماعية في قاع الانحطاط وتلاشت القاعدة الإدارية والاقتصادية المتينة؛ لأن آلية الهدم كانت قوية وساحقة، وكمحصلة للاستمرارية في الفعل على بلاد مزخومة بالدين الذي لا يُمكِّن أي قوة من الطرح حتى تنهار فيه المنظومة الأخلاقية، لكن بعامل الدوامة تلاشت الأشياء.

هذه حقيقة نطالب بالوقوف عندها بحيادية تامة «نموذج الإنقاذ» حتى يرتقي بنا

التقييم بصورة أرحب، وأيضًا من المفيد أن نبني الخلفية ونحرر الإطار الذي نريد من خلاله الاستنتاج.. إن التحركات والاتجاهات التي تشغل العالم المعاصر اليوم، يمكن تفسيرها في المساحة المتوترة بين مفهومي الأصالة والحداثة، فبهذا يمكن وضع الخطاب الإسلامي المنحدر نحو الثلاثي بين الأصالة فيما يتعلق بأمور الحياة والفقة الديني النابع من الماضي والحداثة التي تحيل إلى حاضر، يجد المسلمون أنفسهم فيه كمحرك قوة، لذلك ليس في مقدرتهم التحكُّم في تطور الفكر؛ مما أوجد ضعفًا في الخطاب الديني ورده إلى حائط الواقع، واستبان فيه سقوط الجانب الأخلاقي كمسألة تربوية وروحية، واستظهر افتقاره للالتزام بالتسلسل الهرمي المؤسسي، كل هذا يعطي معنىً سالبًا نحو الواقع بلا تحيُّز، وذلك ما يسوقنا نحو التساؤل الآتي: هل نحن في حالة شلل، أم أنه موت سريري للأشياء من حولنا، أم أنها حالة مرضية عارضة؟

نحن اليوم نعيش في حالة تفكك دولة وليس أزمة حكم بالمعنى المتعارف عليه، فعمليات تراجع بنية الدولة القومية نعيشها منذ اعتلاء «الإنقاذ»[1] قمة الهرم في نهاية القرن العشرين، فالإنقاذ عندما أمسكت بزمام السلطة ١٩٨٩م بدأت في إيجاد وتقنين الضعف المؤسس للدولة السودانية، وذلك من خلال التمكين، مما أفقدها نفوذها الداخلي، وكذلك على صعيد السياسية الدولية، ليفقد النظام الاتساق بين الدولة والسلطة، واختل التوازن القائم في الإدارة، وتأكدت روح الصراعات الإثنية لإيجاد حالة التفكك في الدولة السودانية، فإذا بالعقلية الإسلامية لا تدري بأن الدولة تعمل عنصر هدمها في أحشائها، ومن ثم فقد وجد النظام الرأسمالي العالمي الجديد موطئ قدم في البلاد التي تحذو الآن حذو يوغسلافيا وأفغانستان والعراق في الانحلال والتدخل الخارجي، وكل هذا نتاج

(١) الإنقاذ: اختصار لما أطلق عليه «ثورة الإنقاذ الوطني» والتي بدأت بانقلاب عسكري قاده العميد عمر حسن البشير أحد كوادر الجبهة الإسلامية القومية المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين بالجيش السوداني، والتي أطاحت بحكومة السيد الصادق المهدي المنتخبة.

لعامل الضعف الذي يحيط بالدولة.

فمن خلال قراءة التاريخ، فقد أدركت الرأسمالية أنه ليس في وسع أي دولة تأمين احتياجاتها الاقتصادية من داخل حدودها، وأن التوسع خارج خارطتها السياسية يقتضي أن يكون التعبير عنه أيدلوجيًا، وهذا هو الفخ الذي وقعت فيه «الإنقاذ» في ظل عهدها «أمريكا روسيا قد دنا عذابها»(١)، فالطامة أن هذا النمط أوقع بها في المهالك، وأفشل المشروع الحضاري الذي أعدت الجبهة الإسلامية القومية لتنفيذه في السودان، الشيء الذي أظهر بوضوح عدم معرفتها بالمقدرات والإمكانات الخارجية للدولة السودانية، وعن طريق الاستعمار الحديث، حيث تدرك الدولة الافتراضية أن النزعة القومية من امتداداتها التوسعية، وفي حالة عدم مقدرتها على تفكيكها سياسيًا تصبح الحرب خيارًا لا بد منه كما حصل في العراق وليبيا، وما دامت هناك دولة ذات توجُّه أيديولوجي في ظل الدولة الافتراضية، ستبقى خيارات الصراع والحرب مسألة مفتوحة، ويصبح من الصحيح تفادي حالة الحرب في إطار «النظرية الواقعية» التي أوجدها هنتنجتون في السياسة والعلاقات الدولية في العصر الراهن، مقارنة بالدولة السودانية التي تحمل مكوِّن فنائها بداخلها من خلال التعدد، فالتعدد الثقافي والاجتماعي والعقائدي لم يكن يُشكِّل لوحة مبدعة جراء سياسات الحقب المتسلسلة منذ الاستقلال الثاني، وإنما أضحى آلة لهدم الدولة السودانية، وذلك نتيجة للسياسيات المجحفة التي أضرت بها خلال مسيرتها الحديثة، وأيضًا كمحصلة للغرائزية العسكرية التي طغت على العقلانية والتجربة المستخلصة من عمر الدولة.

فقد ظلت عدة عوامل متواترة ساعدت في أزمة الدولة، ومن أهمها إشكالية الهوية التي كانت عنصرًا أساسيًا في انفصال الجنوب عن السودان، فالسودان منذ الاستقلال وحتى الآن لم تتوافق عليه القوى الساسية المتعاقبة - سواء الحكومات الديمقراطية أو الانتقالية أو العسكرية - على دستور يُجمع عليه أهل البلاد،

(١) هذا الشعار الذي رفعه الإسلاميون في السودان ونسب للإنقاذ رفعه قبل أن تنفي ذلك فيما بعد.

ويكون دستورًا مرضيًّا عنه، ويخلق حركة استقرار سياسي ولو لحين، فالهوية المتغيرة صنعت صراعًا من أجل السلطة نابع من أطراف متجهة صوب المركز المستحوذ على كل شيء، وهذه العقلية المتسلطة المجحفة، ومن ثم تعالى صوت العقل في الدولة رافقت ممارسة جزء جغرافي للسلطة واستئثاره بها وكذلك بالإدارة الاقتصادية على الأجزاء الأخرى في الدولة، ومن ثم تسبب الجزء المهيمن في افتقاد المكوِّن القومي المعاصر الذي يُشكِّل منظومة القيم الإنسانية، وكنتيجة طبيعية برزت الأوضاع التفكيكية الراهنة، مما أوجد عدم مقدرتها على صياغة وتوجيه حركة البرنامج والاندماج ومسارات حركة التماسك فيها، كحتمية ضرورية دائمة، وأفقدها الفرصة في إطار الجدل بين تاريخها وحقيقتها المعاصرة، ولا سيما أن الفرصة التاريخية تكمن في مقدراتها المادية ومكوناتها البشرية وأصولها الفكرية المعاصرة؛ فسقطت في مأزق العولمة، ففي حين تتوحد القارات في كيان واحد أمست الدولة السودانية تنشطر إلى دويلات مسرعة الخطى نحو ذلك بلا هوادة!

تتسم الأحزاب السياسية، في العالم الثالث عامة وفي الوطن العربي خاصة، بسمة مشتركة طبعت الحياة السياسية فيها، سواء ذلك على مستوى الحكم أو الحزب، وهي غياب الديمقراطية داخل هرمها التنظيمي، مما كان لغياب الديمقراطية الأثر فيها بوصفها موروثًا تاريخيًا، فمنذ استقلال هذه الدولة اصطدمت الأحزاب المتكتلة ضد المستعمر بعد أن نالت الاستقلال بالأطروحات المتناقضة لشكل الدولة وبنائها، فقاد ذلك إلى الانشقاقات الحادة داخلها وتبرير شرعيتها وسيطرت تهم العمالة والمصالح الخارجية، وتعددت الأحزاب والقوى السياسية والدولة واحدة، وإزاء ذلك فقد لمواطن ضمان استحقاقاته في ضمان حقوقه الأساسية وحرياته العامة، ومن ثم تعاقبت الانقلابات العسكرية على كل فترة ديمقراطية.

ظل غياب الديمقراطية وهيمنة الأفكار التقليدية مصاحبًا لمسيرة جميع القوى السياسية التي استحوذت على السلطة، خاصة العسكرية، والتي كلما اصطدمت

بواقع أزمة حادة وانكشف عنها الغطاء عن خيانتها، رجعت إلى الشرعية الشعبية وإعادة الديمقراطية، وأحيانًا تلجأ إلى الاتجاه للحماية بقوة خارجية لها أجندتها، وفي كلتا الحالتين فإن النتيجة تكون إهدارًا لحقوق الشعوب، لذلك نجد أن السمة الغالبة للأنظمة الفردية انهيار المنظومة الإدارية والقضايا والاقتصاد، ويعم الفساد وتتقهقر المؤسسات التشريعية في الدولة، وكمحصلة لهذا التراجع تصبح دولة تسلطية بدلًا عن دولة حق مرجعيتها الحقوق المدنية والسياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويعقب ذلك تدخل الأنظمة الأحادية تحت عباءة القوة المتسلطة الخارجية لتملي عليها شروطها، والتي هي غالبًا ما تكون عكس رغبة شعوبها، ومن ثم تخلق استمرارية الأزمة في بنية الدولة ومكوناتها.

الحقب السياسية:

ظلت قوة المنافسة السياسية في السودان في حالة استعار وشد وتقلب مستمر، مما أوجد عدم الاستقرار السياسي بالدولة، فكان له أثر في بناء نهضتها، وذلك يظهر بوضوح شديد من خلال النظر بجلاء على نشأتها منذ خروج المستعمر الإنجليزي المصري ١٩٥٦م، فقومية الاستقرار السياسي أفقدت السودان منظومته الإدارية القوية ونظامه التعليمي المتقدم والقضائي العادل والاقتصادي القوي الواثب نحو الرفاهية بخطى واثقة والعلاقات الخارجية المحترمة، فكانت التعاقبات السياسية المستمرة ما بين شمولي عسكري ويخلفه الرفض الشعبي الذي يحل بعده ونظام ديمقراطي مسنود بديناميكيته الشعبية، فهو الأمر الذي تكرر منذ الاستقلال الثاني في الدولة السودانية الحديثة، فأول انقلاب قاده الفريق عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٧م أنهته ثورة شعبية عارمة عرفت بأكتوبر ١٩٦٤م، وكان ذلك بقيادة الأحزاب والطلاب والنقابات، واتفقت القوة السياسية في ذلك الوقت على ميثاق وطني وتشكيل حكومة مدنية انتقالية تعقبها انتخابات تمضي إلى الديمقراطية، ولكن قتلت الديمقراطية الثانية في مهدها ١٩٦٩م، وجدير بالذكر أن الديمقراطية الأولى هي التي أعلنت الاستقلال

من داخل البرلمان ١٩٥٦م بزعامة رئيس الوزراء آنذاك إسماعيل الأزهري، وعقب الديمقراطية الثانية جاء الانقلاب العسكري بقيادة جعفر نميري في مايو ١٩٦٩م، واستمر ستة عشر عامًا، واتسمت فترته بالتقلبات السياسية من فكر اشتراكي وقومي وشيوعي، وأخيرًا انضم إليها الإخوان المسلمون، وعلى الرغم من تناقضات نميري، فإنه لم يكن أفضل من حقبة عبود كفترة شمولية، وفي هاتين الحقبتين عرف السودان القروض من البنك الدولي والبنوك الخارجية، وجاءت نهاية مايو في ١٦ أبريل ١٩٨٥م بانتفاضة شعبية، وبعد سنة من الحكم الانتقالي عادت الديمقراطية الراجحة كرغبة جماهيرية إلى الحكم مرة أخرى، وبالنظام الديمقراطي أعلن استقلال السودان من داخل البرلمان، ولذلك يكن الشعب السوداني للديمقراطية احترامًا كبيرًا، فعودتها دليل منقطع النظير لفشل الأنظمة العسكرية، إلا أن الديمقراطية الثالثة كمثيلاتها لم تصمد، وهجم الجيش عليها ليلًا في ٣٠ يوليو ١٩٨٩م بقيادة العميد عمر البشير باسم «الإنقاذ» مدفوعًا بقوة الإسلاميين.

محصلة الأنظمة العسكرية

نشأت الدولة السودانية بصورتها قبل انفصال الجنوب عام ٢٠١١م، وأضحى لها اعتبارها القانوني والدولي ضمن المنظومة الكونية، وذلك بموجب دستور ١٩٥٦م المؤقت لتوفيق نظمها وتسيير أقاليمها، ومراعيًا لخصوصيات الشعب، وحفاظًا على الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، بالإضافة إلى حدودها وأمنها القومي، فهو السبيل الأمثل لتهيئة الأجواء لإصدار دستور نهائي من قبل الجمعية التأسيسية ورصف الطريق نحو الاستقرار في البلاد، ولكن كان حجر العثرة هو الانقلابات العسكرية في السودان والتي كانت تنهي كل نظام ديمقراطي دون إكمال عمره القانوني واستخراج شهادة إثبات فشله في إدارة حكم البلاد.

ورث الشعب السوداني من الاستعمار البريطاني المصري الدولة الحديثة في صورتها الكاملة، إلا أنها لم تستقر نتيجة الانقلابات المتتالية، والتي وأدت الإدارية

والدستورية وهياكلها الكاملة، وورث من الاستعمار الإنجليزي أيضًا - من ضمن ذلك - الجيش ذا التبعيات المهلكة لدول العالم الثالث، الشيء الذي هدَّ كاهل الدولة السودانية كتركة مُثقلة بالتبعيات، وعقبة كؤود أمام النظم السياسية والنخب المستنيرة، الأمر الذي عقَّد مشكلة الجنوب التي رافقت قيام الدولة منذ سنوات الاستقلال، فمهما تعددت مسميات الانقلابات العسكرية فهي تعد خرقًا للدستور وإخمادًا لتطلاعات الشعوب وعدم احترام سيادة الدولة ودستورها وقوانينها، وأولها قانون التعيين الذي كان مقرونًا بالقسم الذي يوضح مهام العمل العسكري ويحدد قانون قوات الشعب المسلحة وفق أنظمة الدولة الكلية.

إن محصلة قيام ثلاثة أنظمة عسكرية تسلطية منذ الاستقلال أدى إلى انهيار أهم مرتكزات وبناء الدولة السودانية الحديثة، فالحكومات العسكرية استخفت بدستور الدولة، وأهدرت المنظومة الإدارية المتماسكة والنموذج الأوحد في أفريقيا والوطن العربي، وانهارت البنية المتينة لمشروع الجزيرة العالمي، وحُطمت السكة الحديد، شبكة النقل القومية والتي قلما تجد مثلها في العالم الثالث، بالإضافة للنظام التعليمي المتقدم الذي رسَّخ للمهنية وأوجد العلمية في السودان، كما أن أي حكومة استمدت شرعيتها من البندقية لم تستطع - حتى الآن - إعطاء بديل لحكم راشد أو خلق نهضة معتبرة، وعجزت عن استيعاب الهوية الثقافية المتباينة في البلاد، كما أنها جميعها عمدت إلى إلغاء العهود والمواثيق بصورة متغطرسة، بالإضافة إلى كونها رهنت نفسها للخارج مقابل سحقها للقوى السياسية الأخرى؛ كل هذا يُعطي استنتاجًا لافتقارها للمكوِّن الفكري الراسخ أو الحاجة الشعبية لقيامها بالخروج عن الشرعية الانتخابية، ولا سيما أنها أنهت مؤسسات الدولة العامة وأسست القطاع الخاص بديلا عن الخدمة العامة، ورفعت يدها عن دعم المواطن، وقطعت صلة الحاكم بالمحكوم كجهة رقابية؛ مما رفع وتيرة الفقر واللجوء والنزوح، الشيء الذي يدل على الأحادية في القرار.

ظلت الأنظمة العسكرية مُعول تشظي للدولة السودانية وهدمها، وبؤرة تصعيد للحروب الإثنية والثقافية، وجعلت قضية الهوية السودانية تُعبِّر في بعض أوجهها عن إشكالية التعايش بين الإسلام والمسيحية والأديان والأعراف الأفريقية البدائية، ونسبة لضعف الجيش السوداني تصاعدت العرقية والقبلية والجهوية كالأفعى السامة، وهو محصلة طبيعية للهوية المتباينة في الدولة، والانتقال من النظام الإقليمي إلى النظام الفيدرالي الذي وسع الظل الإداري، فكان خصمًا على التنمية في دولة شحيحة الموارد، مما خلق هجرة كبيرة من الإقليم صوب المركز، والذي بدوره استحوذ على كل شيء.

إن وهن أنظمة العسكر أدى للاستعانة في حروبهم الداخلية ضد معارضيها من مجموعات الرفض بالمواطن السوداني، ولا سيما عندما سلَّح نميري قبائل الالتماس (الرزيقات والمسيرية والصبحة) لردع قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان ومنعها من التوغل في مناطق جنوب كردفان ودارفور والجزيرة، مع مناطق الدينكا في بحر الغزال وأعالي النيل، وقد كانت محصلة هذه السياسات أنها أدت إلى ظهور النهب المسلح، والتغيير الجذري في صراع القبائل فيما بينها نتيجة لعوامل المراعي والمناطق الزراعية المتداخلة والموارد.

فمسؤولية الأمن القومي، والتي آلت إلى القبائل، كانت خصمًا على حساب المصلحة الوطنية الكبرى، واتبع هذه الطريقة بصورة سافرة البشير في قمعه عند دخول حركة بولاد عام ١٩٩٢م لدارفور وقتله، وأيضًا في حروبه المستمرة منذ بداية القرن الحادي والعشرين مع الحركات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وبلغ به الأمر بتفويج الآلالف من الناس خاصة من أبناء القبائل في حرب الجنوب التي سيرت كتائبها باسم الجهاد والعطاء السياسي.

فحرب جنوب السودان، التي اندلعت عام ١٩٥٥م، لم يستطع الجيش إخمادها رغم إمكاناته العالية والمتقدمة بمعايير ذلك الزمان، وهي مكونة من المدافع

والدبابات والطيران، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع حسم التمرد في جنوب السودان، وهذا في اعتقادي يرجع لعاملين: أولهما الخيانة الوطنية، وثانيهما التركيبة العقدية والعنصرية في تكوين الجيش نفسه، ولذلك نجد أن الأنظمة العسكرية في إدارتها لهذه الحروب تستعين بالميلشيات والدفاع الشعبي، وتستغل كذلك المكوِّن القبلي والمنتفعين من النظام السياسي القائم، لذا فإننا نجد نظم إدارة الحرب في جنوب السودان ودارفور متشابهة من حيث استخدام الجيش لطرق السلاح والطيران، وفي حربه النفسية على المواطنين، خاصة الاستعانة بالمليشيات وتأليب القبائل على بعضها بعضًا، الشيء الذي جعل الحروب تتصاعد من كونها محلية إلى دولية، فقد أصبح السودان في حالة استنزاف دائم منذ الاستقلال سنة ١٩٥٦م، فحرب الجنوب والتي دخلت موسوعات الأرقام القياسية بصفتها أطول حرب أهلية على نطاق القارة الأفريقية، وبينما كان العالم يهفو لرؤية نهاية هذه الحرب باتفاقية السلام الشامل التاريخية والتي وقِّعت في مطلع عام ٢٠٠٥م، اشتعلت حرب واسعة أخرى في دارفور، كما أن هناك حربًا ثالثة أقل ضجيجًا وضرواة تدور رحاها في الشرق، إلا أن هذه الحروب لم تجد التوصيف الدقيق ولا الحيادية من الحكومات والأنظمة المتعاقبة ولا من المثقف السوداني، وجميع هذه المجموعات حاملة السلاح يُطلق عليها مسمى عنصري مجحف وهو «التمرد»، ولم تجد الإنصاف من أحد مما أفقدها الهمة تجاه أي حكومة، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل نخوض صراع هوية أم صراعًا سياسيًّا؟ وهل نعيش أزمة هوية؟

ولحقيقة الأمر، نحن نعيش أزمة من خلال عنصر الهوية بعوامل دفع سياسية، ولا سيما أن الذي زاد الأمر تعقيدًا في حد ذاته هو الاستناد «الآخر»، الذي عمل على دوافع وأجندة خفية مبنية على المصلحة ونوايا غير طيبة؛ مما أعطى القضايا المطلبية لهذه الحركات تشنجًا آخر، فكان له الأثر الكبير في الإضرام بشدة، وكانت الشرارة أكثر استعارًا، كما كان له الأثر في صنع عدم تكافؤ ومصداقية تجاه

القضايا المطروحة أمام الجميع، وهنا فقدت الأطراف القدرة على توصيف عناصر الصراع وأبعاده والأهمية الاستراتيجية للحل وإمكان العلاج من الناحية العملية وكيفية ذلك ومتطلباته، وأوجد أرضًا خصبة لعوامل الفشل الأمني والاقتصادي والسياسي والإداري في البلاد، وهو الشيء الذي خلق حالة «اللادولة».

قاصمة الظهر:

دفعت الاستكانة والجنوح للمركز والتغيير السياسي القهري، بمعنى اغتصاب إرادة الشعوب، والتمحور على القبلية كضعف ذاتي؛ إلى الحالة التي آلت إليها الدولة الآن، كما أن قاصمة الظهر تجلت في تكويناتنا الآنية بخروج كتاب «اختلال ميزان السلطة والثروة في السودان»، والذي اشتهر بـ«الكتاب الأسود»، وهو نتيجة لمحصلة نفض الغبار بالرصد الدقيق لسنوات الحقب التي حكمت السودان منذ استقلاله الأول، ووصف الظلم البشع المتمثل في محاباة واستئثار إقليم واحد بالدولة ومكوناتها على حقوق باقي الأقاليم والاتجاهات، فقد أظهر الحقيقة الغائبة، حتى على العاصمة السودانية، ذاكرًا أن الحكومات المختلفة جميعها كانت إدارة لتكريس سلطة الإقليم الشمالي (سابقًا) - وهو الآن ما يُعرف بولايتي نهر النيل والشمالية - على باقي ولايات السودان الـ٢٦ الأخرى، واصفًا ذلك بتحليل دقيق رقمي، مستظهرًا تعميق العنصرية من قبل المجموعة النيلية وتجذرها وإسقاطها لكل قيم الإنسانية والإسلام وحقوق المواطنة المدنية، خاصة المتعلقة بواجبات الدولة تجاه مواطنيها، مضيفًا افتقار الحقب إلى معايير العدل المنصفة بلا استثناء فيه ولا إيثار لجهة دون أخرى، ورفع استمرارية حالة الظلم من قبل المتنفعين ووسم غيرهم بالعنصرية على الرغم من تاريخهم وأحقيتهم.

فمنذ استقلال السودان لم توزع موارد البلاد بصورة عادلة، وتكرَّست السلطة في أيدي نخبة من جهة ولائية واحدة، كما سبق أن أوردنا ذلك؛ مما أوجد الاختلال أمرًا واقعًا لا نزاع فيه، وهو ما جعل الظلم هو الأصل في الأشياء، وأما

العدل والإنصاف فهو حالة استثنائية بمعايير الحقب.. من أجل ذلك مورس كل الاستلاب والقمع لحقوق الغير، وطمس معالم تاريخهم عمدًا؛ فكانت المحصلة أن حصدت الدولة السودانية الهشيم نتيجة لاحتكار السلطة والمال، ولذلك بدأت أطراف الدولة المستبدة في الانشطار، ولهذا كثرت وتعالت الأصوات الاحتجاجية بصورة تصاعدية، فكانت أكثر حقانية وأعنف رغبة في طلب ونيْل حقوقها المُهدرة.

دوافع الحروب

واقع حياتنا المُعاش مرير، وقد أفرز أشياء بدأت تنخر بشدة في عظام الدولة النحيلة بلا هوادة، وساعد على ذلك أننا دولة أفريقية بها تمازج قبلي كبير ومتقارب من نواحٍ عدة، إضافة إلى أن السوادن منذ نشأته كدولة حديثة يعيش صراعًا داخليًا، وصراعًا آخر على محيطه الإقليمي العربي، وهو الصراع العربي الإسرائيلي، وهو صراع إقليمي عنصري وراءه إسناد دولي، كما أن إحدى علات الدولة السودانية هي افتقاد العملية السياسية فيه إلى الشفافية، وهو ما صنع بدوره انعدام وجود فرص متساوية في هيكل الدولة الإداري والاقتصادي والسياسي، وهذا في حد ذاته ضمن قائمة المظالم بمعايير العدالة الاجتماعية، وهو نابع من دوافع عنصرية محضة، الشيء الذي كان له إفرازاته السالبة داخل البنية الديموغرافية في خصائص الدولة، ومن ثم فإن استحواذ الإقليم الشمالي، والذي يُشكِّل نسبة ٢٦٪ من الدولة، على السلطة وانفراده بالاقتصاد والوظائف الإدارية جميعها غير مراعٍ لحقوق الآخرين كشركاء فيها وفي التنمية البشرية والاقتصادية والحكم، هو انتقاص للحقوق المدنية المتعارف عليها، بل الأبعد من ذلك أنه انتقاص لدورهم الثقافي وإسقاط لمساهماتهم التاريخية التي قامت عليها الدولة السودانية نفسها، ونتيجة لذلك العسف اشتعلت الحروب في أطراف البلاد، وهي محصلة طبيعية لهذا العسف وإسقاط حقوق الغير بطرق عنصرية.

وبمعنى إيضاحي أكثر فالعنصرية هي النظرة الاستعلائية من جماعة أو فئة بشرية مخصوصة تجاه المجموعات الإنسانية الأخرى، بحيث تعتقد المجموعة العنصرية بأنها ذات صفة أسمى تجعلها تهيمن على مفاصل هرم الدولة وتتمتع فيه بامتيازات أرفع من بقية المكونات البشرية التي تشاطرها الوطن أو جماعات خارج الوطن، ومن ثم ومن هذا المنطلق نستطيع أن نُثبت أن الحروب السودانية التي قامت في جنوب السودان وغربه (دارفور) والشرق (جبهة الشرق) كاتجاهات، والنوبة والأنقسنا[1] كمجموعات إثنية، جاءت بعوامل دفع عنصرية، وما إثارة الرق في أواخر القرن العشرين من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان ببعيد عن الأذهان، فالظلم الاجتماعي أوجد ثقافة الحروب، وفي اعتقادي أن التصنيف الدقيق لنشوب الحروب الأهلية في السودان، وذلك بمعزل عن حرب الجنوب باعتبار أن من أوجدها الاستعمار البريطاني المصري بوضع سياسات وقوانين المناطق المقفولة، إضافة إلى دخول المنظومة الكنسية فيها كطرف له أجندة في تصعيدها خاصة في المحافل الدولية؛ كل هذا أعطى مشكلة االجنوب بعدًا آخر.

أما الحركات المسلحة في دارفور ومعارضة الشرق والنوبة والأنقسنا، فهي حركات معارضة مطلبية ناتجة عن قضايا الظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والذي وقع بهذه المجموعات والدولة السودانية على السواء، وما «الكتاب الأسود»، الذي صدر في عام ٢٠٠٢م، إلا حقيقة لإثبات ذلك، وهو الشيء الذي أخرج داؤود يحيى بولاد، ثم خليل إبراهيم وأمراء الجهاد في نظام «الإنقاذ»، وأبناء الجبهة الإسلامية القومية المخلصين، وانضمامهم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق الشيوعي المتطرف والمسيحي الديانة وأقوى أعداء الجبهة الإسلامية، ولا سيما أن الصراع من أجل السلطة أخذ بُعدًا آخر، خاصة في ظل حكومة الجبهة الإسلامية، فلم يكن الأمر مختصرًا على ما كان

(١) الأنقسنا: هي إحدى القبائل السودانية التي تعيش بصفة أساسية في ولاية النيل الأزرق، وتعد الأنقسنا ثالث مجموعة سكانية من حيث التعداد من بين القبائل المحلية.

عليه في الماضي من وصف المواطن بأنه شمالي أو جنوبي، وإنما حلت صفات جديدة: دنقلاوي، نوبي، عربي، بقاري، فوراوي... إلخ.

فضرورة الصراع المدني، كمنافسة شريفة أكثر معاصرة وحداثة، جعلت قيام مائة حزب مسجل لدى مسجل التنظيمات السياسية في البلاد إضافة إلى غير المسجلة والتي يُطلق عليها «أحزاب الاستقلال»، وما قبل قيام مفوضية الأحزاب، إلا أن الغبن الاجتماعي بلغ ذروته فأنتج المجموعات المسلحة والكيانات ذات المسمى العنصري البحت، مثل نهضة دارفور، مؤتمر البجا، وهذه الأخيرة تصنَّف ضمن التكوينات العرقية مغلفة بغطاء مدني، وهي في حقيقتها أرضية انطلاق ثابتة ورافد قوي للمجموعات المسلحة بمختلف مسمياتها واتجاهاتها، فالحقب العسكرية على مر العصور وبجميع فترات حكمها في السودان، كانت تحمل المكوِّن العنصري بداخلها، وذلك بنسب مختلفة في استظهارها، حتى بلغ الأمر بها تذويب ثقافة الوسط كقاسم مشترك بين الفئات السودانية كان يمثل تراكما فطريًا سليمًا، والقضاء على عناصر هذا المكوِّن الثقافي، وفرض ثقافة قبيلة الشايفية على الدولة، كما أن القصد بالاصطفاف الإثني والثقافي من أجل انتزاع حقوق الآخرين السياسية والاقتصادية والهيمنة على جميع أجهزة الدولة وفرض ثقافات أخرى عليها بالقوة على غير المتعارف عليها والسائدة فيها، ومن ثم ضياع المواطنة كأساس للحقوق والواجبات، وهذا ما أُثبت في تحقيق «سوبا النموذجية في دائرة الضوء»، وهو في القسم الثاني من هذا الكتاب، وأيضًا يجسِّد الظلم المجتمعي في أبشع صوره داخل الدولة، ولا سيما أن هناك عوامل وُظِّفت على أُسس عنصرية كضعف دور الدولة في عمليات التنمية المادية والبشرية غير المتوازنة، ومن ثم فقد أعطيت التنمية إلى مناطق دون أخرى على الرغم من افتقارها إلى الأرضية الصالحة للنهضة التنموية، وأيضًا فقدها الأيدي العاملة؛ الأمر الذي ساعد في الهجرة الكثيفة والعالية داخل البلاد.

كما أن من الدوافع التي جعلت ارتباط الفرد بقبيلته ارتباطًا وثيقًا أنها ما زالت هي الملاذ الآمن الوحيد الذي يوفر لأفراده الأمن ويُشبع حاجتهم المادية والمعنوية، وهذا أيضًا مما يجعلنا نعيش في حالة «اللادولة»، لا سيما إن العنصرية في السواد الأعظم تنقسم إلى قسمين: الأول العنصرية العرقية التي لها دور سلبي في تمحور الناس حول قبائلهم، ورغم التطورات التكنولوجية فإن هذه العنصرية العرقية يمكن معالجتها بالأعراف القبيلة نفسها، إذ أصبحت هذه الأعراف قانونًا شعبيًا ملزمًا وسائدًا في الدولة.

أما العنصرية الثانية فهي العنصرية السياسية، وهي المرتبطة بقوة الولاء السياسي أحيانًا، إلا أنها لم تستطع تذويب النعرات الإثنية، فهذا إن لم يجعلها تتصاعد أكثر فأكثر فالحقيقة التي لا مناص منها أن الأحزاب السياسية التقليدية في السودان أصبحت تحمل نفس المكوِّن الجيني للأنظمة العسكرية؛ مما أوجد حالة انشقاقات في تكوينها، وتصاعد الصراع المستميت داخل تنظيماتها وهياكلها، كما أن قاداتها ذوي الخصائص الدينية تخلوا عن الزعامة العقدية كمصلحة دينية واتجهوا صوب العمل السياسي؛ الأمر الذي دفع وتيرة العنف الديني ومطالبه؛ مما أدى إلى ظهور المجموعات الإرهابية في البلاد، لا سيما أن غياب الحقيقة أضحى هو المهدد الأمني لدى الدولة، ورافدًا لاشتعال الحرب في السودان، ومن ثم أصبحت مكونات الدولة قابلة للتقسيم، وقابلة أيضًا لانفصال أطرافها، فهو نتيجة حتمية للفلسفة الشعبية الحديثة الصاعدة.

الدور الأجنبي

ظلت علاقات السودان مع دول العالم الخارجي في حالة اضطراب مستمر وهبوط وصعود، خاصة في ظل الأنظمة الأحادية المتقلبة بين السياسات الخارجية والداخلية، بالإضافة إلى خروجها عن المواثيق والمعاهدات الدولية التي تضرب بها عرض الحائط، غير مبالية بها، ويأتي ذلك بصورة ملحوظة إبان الثنائية الدولية

أمريكا والاتحاد السوفييتي، ويظهر هذا التقلُّب بسفور في فترة الحرب البادرة، الشيء الذي لم يجعلها تستقرئ الواقع الدولي جيدًا، كما أن الحقب العسكرية ليس لديها دراية بالعلاقات الخارجية، وهي آنية الحلول لأزماتها، وأيضًا مقدرات الدولة تجاه محيطها الإقليمي والدولي، وما نسبة صلاحيتها؛ فلذلك تخرج الدولة السودانية باستمرار عن الشرعية الدولية وتفقد توازنها الاقتصادي، وتعيش في حالة تخلخل داخلي، وهذا يعود في الحقيقة إلى العقلية العسكرية الصلفة، فعدم المقدرة في وضع البلاد داخل المنظومة الكونية واحترام المواثيق والعهود والبروتوكولات الدولية بلغ إلى درجة استعداء الرئيس البشير الآخرين، وهو الشيء الذي شكَّل عقبة في عدم التوازن الداخلي الذي خلخل النظام الاقتصادي والإداري والاجتماعي، واستوطن الفقر في الدولة.

ومن مفارقات نقض المواثيق ما كان في عهد النميري (مايو ١٩٦٩ : أبريل ١٩٨٥م)، حينما تخلى السودان عن علاقته الخارجية مع المعسكر الاشتراكي في موسكو إلى صوب الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة المعسكر الليبرالي، رغم إيمان نميري بالقضية الفسطينية، بالإضافة إلى دور السودان المعتبر في الصراع العربي الإسرائيلي، فقد نكص نميري على عقبيه، ووصل به الأمر لدرجة التواصل مع العدو الإسرائيلي لترحيل اليهود الفلاشا من الحبشة عبر السودان، ومن داخل معسكر اللجوء في القضارف وكسلا كمحطة تجميع وانطلاقًا من بوابة السودان العالمية مطار الخرطوم إلى عاصمة العدو الإسرائلي تل أبيب، وذلك بواسطة طيران شركة ترانس يوربيان إيرلاينز، وهي شركة بلجيكية المنشأ تتبع لأحد اليهود هناك؛ وبهذا يكون جعفر نميري قد ضرب المثل القياسي في نقض العهود، وبلغ به الأمر التخلي عن قضيته العقدية، القدس، ومن ثم فقد ساهم في استمرارية عنصر الأزمة في الإقليم العربي، لكن ارتباطه بالقطب الليبرالي قد عجَّل بحتفه حينما تخلى عنه الأمريكان في أواخر عهده، ليسقط نظامه في أبريل ١٩٨٥م، إلا أن

الديمقراطية الثالثة كانت قوية في ارتباطها الخارجي مما جعلها ترفض الطلب الأمريكي ببناء قاعدة عسكرية في بورسودان، وذلك بموقع البحر الأحمر الاستراتيجي الدولي، وربطه بين القرن الأفريقي ومضيق عدن لحماية الأمن الإسرائيلي، وهذا الرفض يعود للشرعية الشعبية التي أعطتها القوة والرؤية الفكرية الراسخة والقراءة للأحداث في العالم.

كما أن نظام «الإنقاذ» ذا الأيديولوجية الإسلامية، والذي استولى على السلطة، لم يكن مقدِّرًا للدور الخارجي، مما أوقعه في مصائب جمة مع المجتمع الدولي، الشيء الذي أوصل إلى ضرب مصنع الشفاء للأدوية بمدينة بحري الصناعية، وذلك بواسطة الصواريخ والطيران الأمريكي عام ١٩٩٨م، وأيضًا ضرب العدو الصهيوني مصنع اليرموك للأسلحة في وسط الخرطوم سنة ٢٠١٢م، ثم هناك هجوم وضرب مستمر في بورسودان للأشخاص داخل سياراتهم، كل هذا يعطي دليلًا قاطعًا بعدم ترتيب مفاهيم «الإنقاذ» حيال المجتمع الخارجي، والمساهمة السودانية الكونية بعد انهيار مشروع الجزيرة وبناء الولايات الشمالية، فكل ذلك يبرهن بانعدام وجود قيم تربط العلاقة مع الدول الأخرى، ومن خلال سياسات تضبط مسارنا نحو الصداقة وانفتاح الباب الموصود بالملفات الملغومة كالصراع العربي الإسرائيلي، فكان ارتباط «الإنقاذ» مع العالم هو علاقة قائمة على مفاهيم غرائزية بعيدة عن العقلانية، ولم تكن قائمة على المصالح المشتركة المتبادلة، بل كانت علاقة «الإنقاذ» الإسلامية التوجُّه على غير ذلك؛ مما وضعها في قائمة الدول راعية الإرهاب التي طُبِّق عليها حصار اقتصادي جزئي، الأمر الذي مهَّد الدولة السودانية للدخول في هدف التقسيم، وفي ظل النظام العالمي الجديد تتعامل أمريكا مع العالم الخارجي كما تعاملت مع الهنود الحمر، ويبدو أن دور روسيا الذي اختارته مع أمريكا في النظام الجديد - مثلما كان الاتحاد السوفييتي السابق – هو دور المساعد، ففي النظام العالمي الجديد إخراج الولايات المتحدة يعتمد على اعتماد مجموعة من الوكلاء في كل منطقة من العالم، وأمريكا تشرع بنفسها فقط وعلنًا قانونًا لمحاربة

الإرهاب، حيث قررت محكمتها العليا حق أمريكا في اختطاف ومحاكمة أي أجنبي تطلبه، وهذا بالضبط يعني أن أمريكا بدأت تعامل العالم الخارجي كما تعاملت مع الهنود الحمر في الداخل بالإبادة والإرهاب والاستئصال!

لم يحدث قط من قبل أن ظهرت قوة إمبريالية طاغية مستبدة بقوتها ومجنونة بالقوة والغطرسة على العالم كأمريكيا اليوم، وفي الوقت نفسه قد استكان العالم ورضخ في هوان وذُل كما يحدث الآن، كانت في الستينيات روح الصراع والتحدي، والآن موت الروح.. وروح الموت، فالنظام العالمي وإن كان جديدًا فهو ليس بجديد، فلكل عصر مصالحه وتوازن قواه، هذا التوازن هو ما يمثل أي نظام عالمي سائد.

إن السودان يقع ضمن الوطن العربي، لذلك تشمله تلك النظرة إلى المنطقة العربية والتي تعد إحدى أكثر البقاع خطرًا بالنسبة لاحتمالات فيضان الشعوب الملونة، وبذلك تجمعت للإدراك الأمريكي جميع أسباب العداوة لشعوب لا تدين للحضارة الغربية الكاثوليكية، وتناصب إسرائيل العداء، فجميع المدركات الأمريكية تفرض الوقوف من التطور العربي موقف العداوة المميتة، فهذه القناعة الأمريكية لا بد أن امتدادها في السياسة الخارجية، واعتمادها على الذات مع عدم الثقة في أي حليف في المنطقة العربية سوى الكيان الصهيوني.

إن الحرب العالمية الثالثة قد بدأت مقدماتها، وإحدى هذا المقدمات هو الاستئصال التدريجي المقنع للشعوب الملونة الخطرة، فحينما اعتلى الإسلاميون هرم الحكم في السودان، رفعوا شعارات ضد الدول العظمى، مما جعل فرض الحصار الاقتصادي واقعًا، فهلكت الدولة بعقلية المراهقة السياسية، فقد صفق الإسلاميون لنظام العولمة التي تصاعدت بها الصراعات الإثنية حتى شلت أطراف البلاد وهم لا يدرون أن السُّم في الدسم، وهذا يعود في اعتقادي إلى عدم الوعي بالصراع الأمريكي مع دول العالم الثالث، خاصة مع الأيدلوجيات الصاعدة

إلى سدة الحكم، فالعقلية «الإنقاذية» كان انهيارها بالداخل بالصراع الثقافي والإثني، وبلغ الأمر حتى يُطلب الرئيس البشير لدى المحكمة الجنائية في لاهاي، وكانت محصلة ذلك أن فقدت الدولة السودانية نظامها الإداري والتعليمي والاقتصادي؛ مما جعل من «الإنقاذ» آلية لاستيطان الفقر وانفطار الأرض السودانية نفسها، وليس انفصال جنوب السودان ببعيد عن المخيلة، واحتمال لحاق دارفور به في المستقبل؛ في بؤرة الصراع «العالمي» في غرب السودان، وأيضًا شرق البلاد، كما أن الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك صراع الجزر الخلفية، مما يُعد تهديدًا يقصم ظهر الدول العربية فوجود جزر خلفية من شأنه أن يتفتت الجسد العربي الذي يقع في غير الأرض العربية، وللسودان نصيب كبير في ذلك، والذي مركزه منابع وادي النيل الذي يجري معظمة في السودان، بل يتعدى ذلك إلى جميع أجزاء أفريقيا، مثل تلك الدراسات الخاصة بتفجير جبال الكونغو، والذي سوف يسمح بسحب مياه النيل إلى الكونغو ومن ثم تحويل السوادن ومصر إلى صحراء وتهديد أمنهما الغذائي.

وهذه الدراسة قام بها مركز البحوث في تل أبيب، وهي تأتي ضمن تقسيم السودان والوطن العربي، وما بانفصال جنوب السودان ببعيد!

المراقب للسياسات الخارجية في الحقب العسكرية في السودان، يلاحظ أن سياساتها الخارجية غير مستقرة، فهي مترحلة ما بين المعسكرين الشرقي الاشتراكي والغربي الليبرالي، فصداقتها مع دول العالم الثاني الصاعد مما كان لهذه السياسات انعكاساتها الواضحة في منظومة الحكم وحالتها الاقتصادية وصراعها المستمر مع دول الجوار (ليبيا، إثيوبيا، مصر، تشاد، إرتيريا)، الشيء الذي أفقدها التوازن الخارجي والاستقرار الداخلي، وآخر مطافها انتقاضة شعبية ترمي بها في مزبلة التاريخ!